

"سيداو" المشؤومة أفعى سامة من أفاعي الغرب

إفساد المرأة المسلمة مخطط غربي متجدد

قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ * أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ * أَمْ خَلْقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ * أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَيْكَ أَمْ هُمُ الْمُصِيطِرُونَ * أَمْ هُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُمْ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ [سورة الطور: 34-38].

"ليس التنصير هو فقط الغرض من التبشير، بل أيضا تفريغ قلب المسلم من الإيمان، وأقصر طريق لذلك هو جذب الفتاة المسلمة بكل الوسائل الممكنة، لأنها هي التي تتولى عنا تحويل المجتمع الإسلامي، وسلخه عن مقومات دينه..." (القسيس (زويمر) في عام 1906م).

منذ أن اكتشف الغرب الكافر المستعمر أن قوة الإسلام والمسلمين تكمن في عقيدتهم الإسلامية وما ينبثق عنها من أفكار ومفاهيم، لجأ إلى السلاح الفكري لمحاربة الإسلام فشن غزواً ثقافياً فكرياً لتشويه مفاهيم العقيدة الإسلامية واتهام الأحكام الشرعية الربانية التي تتحكم في مفاصل الحياة الإسلامية بعدم صلاحيتها لهذا الزمان والمكان! ويريد الغرب الكافر المستعمر بذلك هدم نظام الإسلام من خلال إبعاده عن عقول وقلوب المسلمين وحصره في العبادات الفردية من صوم وصلاة... حتى إنه سماها حرية شخصية وساوى بين هذه الفروض الشرعية وبين شعائر عبدة الأصنام كالهندوس والبوذيين وشعائر الضالين والمغضوب عليهم لإشغال أبناء المسلمين عامة وبناتهم خاصة، في تقديس الحياة الغربية المنحلة واتباع سنن الكفار على أنها الحداثة والعصرية، وكل من عارض ذلك وسمه بالإرهابي المتطرف أو بالرجعي المتخلف!

لقد نجح الغرب حتى اليوم في تمرير مؤامرات هذه الحرب الفكرية من خلال تنصيب الأنظمة الحاكمة الطاغوتية التي لا تحكم بما أنزل الله في بلاد المسلمين، فقد عملت هذه الأنظمة على:

- 1- إفساد مناهج التعليم بعلمنتها وتغريبها لتربية أجيال من أبناء المسلمين جاهلة بدينها.
- 2- تطبيق الدساتير الاستعمارية القديمة ووضع وثائق دستورية وقوانين جديدة تضمن تنفيذ الأجندات الغربية وتضمن مصالح هذه البلاد الاستعمارية الرأسمالية.
- 3- فرض الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الغربية من خلال اتفاقيات أممية ودولية بالتواطؤ مع أعداء الإسلام لرهن رقبة المسلمين وتركيع الشعوب بالتحكم بأقواتهم ونهب ثرواتهم والتضييق عليهم في أرزاقهم وتهديد أمنهم وأمانهم وتزيق وحدتهم وتدنيس مقدساتهم واحتلال أراضيهم.

كما عملت هذه الأنظمة العميلة على استخدام وسائل الإعلام المختلفة في تشويه وإقصاء الإسلام بداية من عقيدته إلى أحكامه وأنظمته المجتمعية وتاريخه الذهبي، ليزرع في أذهان النساء المفاهيم الغربية بحملات الترويج للدعوات الغربية بالتعاون مع أدوات الغرب الذي تتلقى منه تمويلات ضخمة لتنفيذ برامج وحملات الاتحادات العامة للمرأة وأماناتهم ومؤسساتهم، والمنظمات النسوية التابعة للأمم المتحدة ومراكز المرأة والطفل، هذه الدعوات التي تتحلل صفة المدافع عن

حقوق المرأة وترفع شعارات حماية الأسرة، ومناهضة العنف ضد المرأة، والدعم النفسي، وتمكين المرأة واستقلالها مادياً، وقضايا التمييز ضد المرأة، حقوق المرأة السياسية، إلى غير ذلك من الشعارات الزائفة التي تخفي في حقيقتها مجموعة من الأفكار القاتلة والمحاربة لدين الله وشرعه، ومنها:

- تُستغل وسائل الإعلام المختلفة في إظهار أن الإسلام دينٌ ظالم للمرأة،
- يُروج لفكرة أن التنازل عن مبدأ الإسلام عقيدة ونظاماً (يُنقذ) المرأة المسلمة والمسلمين،
- ويُبرز فكرة أن النموذج الغربي هو النموذج الأمثل - في الحريات والمساواة مع الرجل؛ نموذج ينبغي الاحتذاء به لتصل المرأة المسلمة إلى "حقوقها المهضومة" و"إرادتها المسلوكة" وتحقيق استقلاليتها والتمكين لها بمزاحمة الرجل في تحصيل لقمة العيش، والواقع أن الرأسمالية تدفع بالمرأة إلى الخروج من بيتها إلى سوق العمل لاستغلال جماها في تحقيق مصالح اقتصادية.
- كما يصور الإعلام أن الرجل المسلم استغلالي وظالم وعنيف كأب أو أخ أو زوج، فيهاجم مؤسسة الزواج الشرعي ويروج لإبدال الزواج المدني به والذي يلغي المهر وفترة العدة، وتأخير سن الزواج ويقلل من دور الأمهات في المجتمع، ويشجع على العلاقات المحرمة، ويشوه أحكام الإسلام الخاصة بطاعة الزوج وقوامته وولاية الأب في الزواج، ويستخدم أساليب التضليل والتزييف والتشكيك والتطاول على أحكام الإسلام الشرعية فيما يتعلق بتعدد الزوجات والميراث وشهادة المرأة، هجوم سافر ومتخصص في الأحكام الشرعية الخاصة بحفظ كرامة وحقوق المرأة والرجل...
- كل ذلك ليهيئ البلاد الإسلامية لتقبل أحكام الكفر بدلاً عن أحكام الإسلام. وأحكموا مؤامراتهم بالترويج إلى أن المرأة المسلمة بحاجة إلى قوانين تحميها، وبطبيعة الحال هذه القوانين يجب أن تكون قوانين غربية ليتم الترويج للاتفاقيات الوضعية التي تخص المرأة، مثل "اتفاقية سيداو".

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو":

اعتمدت "سيداو" في عام 1979م من الجمعية العامة للأمم المتحدة وأصبحت ورقة ضغط على بلاد المسلمين للقبول والعمل بها مقابل المعونات الاقتصادية لتوفير قوت الشعوب المغلوبة على أمرها في زمن الحكم الجبري، فلقد فرض الغرب وجهة نظره في الحياة، أي وجهة نظر الكفر وأهله، على ثقافة الأمة الإسلامية وتشريعاتها بفرض الاتفاقيات الأممية التغريبية لتفقد المرأة المسلمة هويتها الإسلامية، ويشترط الغرب التزام الحكومات ببند هذه الاتفاقيات لتتقدم المساعدات والقروض للشعوب المقهورة المطحونة بسبب ظلم الأنظمة وإهمال رعاية شؤونها وضياع حقوقها. والقصد من ذلك هو إبعاد المسلمين عن دينهم في حرب شرسة على الإسلام الذي سيعود ليحكم العالم مرة أخرى بإذن الله تعالى.

اتفاقية سيداو وبنودها ومخالفتها للشرعية الإسلامية:

تقوم هذه الاتفاقية المشؤومة على أساس إقحام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في النظام القانوني، وإلغاء جميع القوانين التمييزية واعتماد تلك التي يراها الكفار مناسبة وتحظر - كما يزعمون - التمييز ضد المرأة؛ وفرضاً للهيمنة الاستعمارية الغربية على بلاد المسلمين يتوجب على البلاد الموقعة الآتي:

- إنشاء المحاكم والمؤسسات العامة الأخرى لضمان الحماية الفعالة للمرأة ضد التمييز؛
- ضمان القضاء على جميع أعمال التمييز ضد المرأة من الأشخاص أو المنظمات أو المؤسسات؛
- تقديم تقارير للأمم المتحدة، على الأقل مرة كل أربع سنوات، عن التدابير التي اتخذتها للامتثال في التزاماتها بموجب المعاهدات؛

ومن أبرز المخالفات الشرعية في اتفاقية سيداو:

1- تنص (المادة الثانية - 2) من الاتفاقية على: أنه يجب على الدول الموقعة إبطال كافة الأحكام واللوائح والأعراف التي تميز بين الرجل والمرأة من قوانينها، حتى تلك التي تقوم على أساس ديني. وهذه مخالفة واضحة للشريعة الإسلامية، وبمقتضى هذه القوانين تصبح جميع الأحكام الشرعية المتعلقة بالنساء باطلة ولا يصح الرجوع إليها أو التعويل عليها، فالاتفاقية تلغي الشريعة، أي تلغي صراحة مرتكز العقيدة الإسلامية وهو الخضوع لله عز وجل والإيمان بالإسلام عقيدة ونظاما. يقول الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65].

2- أما المادة (السادسة عشرة - 16) فهي أكثر المواد خطورة في الاتفاقية، والتي تمثل حزمة من المخالفات الشرعية؛ فقد نصت المادة 16 من هذه الاتفاقية على أنه:

(تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية كافة، وبوجه خاص تضمن على أساس تساوي الرجل والمرأة) ونقتبس أهم النقاط:

- (أ) الحقوق نفسها في عقد الزواج.
- (ج) الحقوق والمسؤوليات نفسها في أثناء الزواج وعند فسخه.
- (د) الحقوق نفسها وأيضاً المسؤوليات كوالدة في الأمور المتعلقة بأطفالها بغض النظر عن حالتها الزوجية، وفي جميع الأحوال، تكون مصالح الأطفال هي الراجحة.
- (هـ) الحقوق نفسها في أن تقرر بحرية وبشعور من المسؤولية عدد أطفالها والفترة بين إنجاب طفل وآخر، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.
- (و) الحقوق والمسؤوليات نفسها في ما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأنظمة المؤسسية الاجتماعية، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال تكون مصالح الأطفال هي الراجحة.

فمن تلك المخالفات نقتبس مما جاء في الاتفاقية الحبيثة أعلاه؛

- إلغاء الولاية، فكما أن الرجل لا ولي له فمساواة به فلا ينبغي أن يكون للمرأة ولي، إذن - بموجب ذلك البند - يتم إلغاء أي نوع من الولاية أو الوصاية على المرأة، وكأن الولاية والوصاية على المرأة للهيمنة وليست لرعاية شؤون المرأة والتكفل

بها! وذلك من باب التساوي المطلق بينها وبين الرجل، النظرة الغربية العلمانية لعلاقة الرجل والمرأة، فللبنت الزواج بمن شاءت - ولو كان كافرا - بدون إذن الولي، والنبي ﷺ يقول: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ...» رواه الحاكم.

- أن يحمل الأبناء اسم الأم كما يحملون اسم الأب والله تعالى يقول: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: 4].

- منع تعدد الزوجات، من باب التساوي بين الرجل والمرأة التي لا يسمح لها بالتعدد، والله تعالى يقول: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: 3].

- إلغاء العدة للمرأة (بعد الطلاق أو وفاة الزوج) لتتساوى بالرجل الذي لا يعتد بعد الطلاق أو وفاة الزوجة، يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغُنَّ أَجَلَهُنَّ﴾ [البقرة: 231] أي قاربن انقضاء عدتهن.

- إلغاء قوامة الرجل في الأسرة بالكامل والله تعالى يقول: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: 34].

- رفع سن الزواج للفتيات (البداية بـ 18 سنة، ويستهدف زيادتها إلى 21 سنة) مع أن النبي ﷺ قال: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» (رواه البخاري ومسلم). وتتيح الاتفاقية للفتيات ممارسة الزنا خارج نطاق الزواج وتعدد العلاقات الجنسية والشاذة منها ولا تحدد ذلك بعمر، وبعض البلاد الغربية تريد أن تحدد العمر لممارسة العلاقات في القانون باثنتي عشرة سنة.

- إعطاء المرأة حق التصرف في جسدها: بالتحكم في الإنجاب عبر الحق في تحديد النسل والإجهاض والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: 31].

- تقييد حق الزوج في معايشة زوجته: إذا لم يكن بتمام رضاها، حيث تعدد الاتفاقيات "اغتناباً زوجياً"، وتنادي بتوقيع عقوبة ينص عليها القانون تتراوح بين السجن والغرامة، والله تعالى يقول: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ وجاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ فَبَاتَ غَضَبَانِ عَلَيْهَا لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». متفق عليه.

هذه القوانين التي تطالب بها "سيداو" هي قوانين منبثقة من المبدأ الرأسمالي الذي يهين المرأة شر إهانة، فإن كانت القوانين الوضعية نافعة لكانت نفعت النساء الغربيات اللاتي يحتجن إلى حركات نسوية مسترجلة لرفع أصواتهن ونيل حقوقهن منذ مئات السنين ولا زالت كرامة المرأة الغربية مهدورة! فالنظام الرأسمالي يلغي الولاية فيحرم المرأة من حماية ورعاية الأب لابنته، ويلغي القوامة فيحرم الزوجة من نفقة زوجها، ويتدخل في خصوصيات الزوج وزوجته ليحرمهما المودة والرحمة ويفتح الأبواب لكل مريض ضعيف الإيمان أن يستغل ويهتك عرض المرأة بحجة الحرية، في حين إن الإسلام يعتبرها عرضاً يجب أن يصاب، فلم تتناول هذه الاتفاقية مثلاً الحلول الناجمة لمشاكل المرأة الحقيقية من تجويع وإفقار وتهليل وقتل وتفشي الأمراض

وحروب طاحنة وعنف وظلم وانحلال تعانیه المرأة حول العالم بسبب النظام العالمي الرأسمالي المطبق، سواء أكانت تعيش في الغرب أو في الشرق، فهي اتفاقية باطلة الهدف منها سلخ المسلمات في بلاد المسلمين من الأحكام الربانية التي كرمت المرأة منذ بزوغ فجر الإسلام، وصانتها دولة الخلافة عبر التاريخ وسخرت لها جيوشها سواء أكانت مسلمة أم غير مسلمة.

وفعلياً هناك مشاكل في بلاد المسلمين بين المرأة والرجل، وسكوت العلماء هو السبب في ذلك؛ فكثير من المفاهيم السائدة المغلوطة التي توتر العلاقة بين المرأة والرجل مصدرها إما الثقافة الغربية والضح الإعلامي التغريبي، أو مصدرها العادات والتقاليد غير الإسلامية التي تؤثر سلباً على الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى المحاكم والقضاء العلماني الذي يستند إلى دساتير من مخلفات الاستعمار ليزيد الطين بلة.

ولم يكن الكفار ليتجرأوا على المساس بالمرأة المسلمة لو كانت للمسلمين دولة قوية وكيان سياسي تنفيذي يطبق دستور وقوانين الإسلام في كافة مناحي الحياة للحفاظ على الناس نساءً ورجالاً. فإسقاط النفوذ الغربي الاستعماري في بلاد المسلمين هو قضية مصيرية ويتخذ تجاهها إجراء الحياة أو الموت! فلا يُقال فليقبل المسلمون ببعض بنود الاتفاقية طالما لا تخالف الإسلام أو يتحفظوا على بعضها؛ لأن أساس هذه القوانين هو الكفر وما بني على باطل فهو باطل. ولن يسقط النفوذ الغربي إلا بإسقاط الحكومات المتواطئة مع الغرب، ويجب الضغط على عدم إنفاذ بنود الاتفاقية في أي بلد من بلاد المسلمين، بل يجب إسقاط جميع القانون الوضعي وتطبيق الإسلام في دولة الخلافة الراشدة من جديد.

إن الخلافة الراشدة هي التي ستصون عرض الأمة، وهي الرداء الساتر الذي سيحفظ المرأة، وهي التي ستحرك لها الجيوش، وهذا ما فعله رسول الله ﷺ عندما استهزأ يهودي بجلباب امرأة مسلمة، وما فعله الخليفة المعتصم أيضاً... فهل يحرك الرأسماليون جيوشهم إلا لقتل الأبرياء لتحقيق الربح المادي؟! نسأل الله تعالى أن يخلص العالم من الحكم الجبري الفاشل وأن يكف عن المسلمين أيادي العملاء والمنضبعين وأعوان الشياطين، وأن يُمكن للمخلصين بإقامة الإسلام ودولة المسلمين. اللهم آمين.

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

غادة محمد حمدي - ولاية السودان